



«المركزي» أصدر بياناً بمناسبة اختتام مشاورات بعثة الصندوق

«صندوق النقد»: الكويت تتطلع لتنفيذ إصلاحات تدعم التحول لاقتصاد ديناميكي متنوع

■ الحد من الإنفاق الجاري يتطلب ترشيح أجور القطاع العام والتخلص التدريجي من الدعم الكبير للطاقات ■ متانة وقوة القطاع المصرفي نظراً لتعليمات «المركزي» بعمليات الاقتراض وبناء المخصصات الكافية
■ استمرار التعافي الأولي للقطاعات غير النفطية لتسجل نمواً بنحو 1.3% خلال 2024 ■ تراجع معدلات التضخم ليصل إلى نحو 2.9% في أغسطس الماضي.. وتوقعات بمزيد من الانخفاض

الكويت، وأشارت البعثة إلى أن وجود إطار متوسط الأجل للمالية العامة وللأقتصاد الكلي من شأنه أن يعزز قدرة الحكومة على تحليل بشدة مجموعة متنوعة من المخاطر العالمية بسبب اعتماده على النفط، خاصة فيما يتعلق بتقلبات أسعار السلع الأساسية، وتغيرات النمو العالمي، وتفاقم الصراعات الإقليمية. وتنتقل تلك المخاطر التي الاقتصاد بشكل أساسي من خلال تأثيرها على أسعار النفط وكميات إنتاجه، وترتبط المخاطر المحلية بشكل أساسي بمدى تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكليّة، وتعد تلك الإصلاحات ضرورية لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، مما يعزز من مرونته وتحفز الاستثمار الخاص.

وذكر خبراء الصندوق إلى أن الكويت تتطلع إلى تنفيذ إصلاحات لدعم التحول إلى اقتصاد ديناميكي ومتنوع، وتحقيق ذلك الهدف هناك حاجة إلى ضبط الأوضاع المالية العامة بشكل كبير على جانب الإنفاق العام وجانب الإيرادات غير النفطية، وأشاروا إلى أن الحد من الإنفاق الجاري يتطلب ترشيح فاتورة أجور القطاع العام، والتخلص التدريجي من الدعم الكبير للطاقات والاستعاضة عنه بدعم موجه إلى الفئات الأضعف. وأضافوا: ولزيادة الإيرادات غير النفطية، يجب إدخال ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية، بالإضافة إلى ذلك، رحبت البعثة بخطة الحكومة لتوسيع ضريبة دخل الشركات لتشمل جميع الشركات المحلية

وإشارة إلى أن تأخر صدور بيانات الحسابات القومية حسب الاتفاق لعام 2023، ودعا خبراء الصندوق للسلطات الكويتية لدعم جهود الإدارة المركزية للأحصاء بشكل عاجل لتعزيز قدرتها واستئناف المسح السنوي للمنشآت، كما دعا خبراء الصندوق إلى تحسين إحصاءات المالية الحكومية وتحسين إحصاءات (IIP). الاستثمار الدولي

ولجهة المخاطر المرتبطة بالتوقعات الاقتصادية، أشار خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد الكويتي معرض بشدة لمجموعة متنوعة من المخاطر العالمية بسبب اعتماده على النفط، خاصة فيما يتعلق بتقلبات أسعار السلع الأساسية، وتغيرات النمو العالمي، وتفاقم الصراعات الإقليمية. وتنتقل تلك المخاطر التي الاقتصاد بشكل أساسي من خلال تأثيرها على أسعار النفط وكميات إنتاجه، وترتبط المخاطر المحلية بشكل أساسي بمدى تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكليّة، وتعد تلك الإصلاحات ضرورية لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، مما يعزز من مرونته وتحفز الاستثمار الخاص.

وذكر خبراء الصندوق إلى أن الكويت تتطلع إلى تنفيذ إصلاحات لدعم التحول إلى اقتصاد ديناميكي ومتنوع، وتحقيق ذلك الهدف هناك حاجة إلى ضبط الأوضاع المالية العامة بشكل كبير على جانب الإنفاق العام وجانب الإيرادات غير النفطية، وأشاروا إلى أن الحد من الإنفاق الجاري يتطلب ترشيح فاتورة أجور القطاع العام، والتخلص التدريجي من الدعم الكبير للطاقات والاستعاضة عنه بدعم موجه إلى الفئات الأضعف. وأضافوا: ولزيادة الإيرادات غير النفطية، يجب إدخال ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية، بالإضافة إلى ذلك، رحبت البعثة بخطة الحكومة لتوسيع ضريبة دخل الشركات لتشمل جميع الشركات المحلية

وذكر خبراء الصندوق إلى أن الكويت تتطلع إلى تنفيذ إصلاحات لدعم التحول إلى اقتصاد ديناميكي ومتنوع، وتحقيق ذلك الهدف هناك حاجة إلى ضبط الأوضاع المالية العامة بشكل كبير على جانب الإنفاق العام وجانب الإيرادات غير النفطية، وأشاروا إلى أن الحد من الإنفاق الجاري يتطلب ترشيح فاتورة أجور القطاع العام، والتخلص التدريجي من الدعم الكبير للطاقات والاستعاضة عنه بدعم موجه إلى الفئات الأضعف. وأضافوا: ولزيادة الإيرادات غير النفطية، يجب إدخال ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية، بالإضافة إلى ذلك، رحبت البعثة بخطة الحكومة لتوسيع ضريبة دخل الشركات لتشمل جميع الشركات المحلية



معلنة» من العملات يعتبر ركيزة ملائمة للسياسة النقدية، مؤكداً مساهمة هذا النظام في بقاء التضخم منخفضاً ومستقرًا لسنوات عديدة، ويتطلب الحفاظ على هذا السجل الناجح للسياسة النقدية المحافظة على استقلالية البنك المركزي. وتطرق الخبراء إلى أن موقف «المركزي» على صعيد تقييم السياسات النقدية كان ملائماً للأوضاع الاقتصادية المحلية، كما أشاروا إلى أن نظام سعر الصرف يوفر مرونة نسبية للسياسة النقدية، حيث يتماشى سعر الفائدة الحالي مع احتواء معدلات التضخم واستقرار الناتج للقطاعات غير النفطية.

المصرفي الحد الأدنى لمتطلبات «بازل 3» مع بقاء معدلات القروض غير المنتظمة منخفضة. وأشار خبراء الصندوق بحصافة «المركزي» في احتواء وإدارة المخاطر النظامية. ولفتوا إلى أن تباطؤ الائتمان الناجم عن الجائحة قد بدأ في التراجع تدريجياً، وأن موقف «المركزي» على صعيد السياسة التحوطية الكلية كان مناسباً نظراً لاحتواء المخاطر النظامية ونمو الائتمان الضعيف. والسياسات النقدية والمالية للمحافظة على الاستقرار المالي الكلي، أشار خبراء الصندوق إلى أن نظام سعر صرف الدينار الكويتي المربوط بسلة «غير

من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، وذلك مع انخفاض فائض الميزان التجاري للسلع والخدمات بنسبة 10.3% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية وكميات إنتاجه، وهو ما تم تعويضه بزيادة فائض ميزان الدخل بنسبة 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وأكد خبراء الصندوق على متانة وقوة القطاع المصرفي الكويتي نظراً للمتطلبات الرقابية الحاصفة لبنك الكويت المركزي في عمليات الاقتراض وبناء المخصصات الكافية لها. ووفقاً لنتائج اختبارات الضغط التي أجراها البنك المركزي، تجاوزت نسب السيولة والرسالة للقطاع

للقطاعات غير النفطية لتسجل نمواً بنحو 1.3% في عام 2024 على الرغم من إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة. وحول مستويات الأسعار المحلية، شهد معدل التضخم السنوي في الكويت تراجعاً ليصل إلى نحو 3.6% في عام 2023 نتيجة لانخفاض كل من التضخم الأساسي وأسعار المواد الغذائية، وفي الفترة الأخيرة تراجع معدل التضخم السنوي بشكل كبير ليبلغ نحو 2.9% في أغسطس 2024 نتيجة لانخفاض الأسعار في مجموعات الإسكان والنقل، ومن المتوقع مواصلة معدلات التضخم السنوية انخفاضها لتصل إلى 3% في عام 2024 مع تراجع الضغوط على الطلب وانخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة.

وأشار خبراء الصندوق إلى أن الموازين الداخلية والخارجية تراجعت خلال العام الماضي نتيجة انخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه، حيث تحول رصيد الموازنة من فائض مالي بنسبة 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024/2023، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بانخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه، وذلك مع زيادة الإنفاق المحلي الإجمالي.

وتشكل فاتورة أجور القطاع العام والدعم الحكومية نحو 5.7% و3.4% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. وتماشياً مع ذلك، تقلص الفائض في الحساب الجاري ليلعب نحو 31.4%

أصدر بنك الكويت المركزي بياناً صحافياً بمناسبة انتهاء مهمة بعثة خبراء صندوق النقد الدولي للبلاد خلال الفترة من 24 سبتمبر إلى 8 الجاري في إطار المشاورات الدورية السنوية لعام 2024 بموجب المادة الرابعة لاتفاقية إنشاء الصندوق. وقال «المركزي»، في بيان صحافي، إنه تولى بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والجهات المحلية المعنية إنجاز الترتيبات الخاصة بتلك الزيارة بما في ذلك تجميع المعلومات والبيانات وترتيب الاجتماعات مع كبار المسؤولين في الجهات الحكومية وغير الحكومية لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والسياسة المالية والسياسة النقدية ومثانة القطاعين المصرفي والمالي، وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان: على صعيد أداء الاقتصاد المحلي، أشار خبراء صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ مسار التعافي الاقتصادي خلال عام 2023، وحسب تقديراتهم سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكماشاً بنسبة 3.6% (انكماش القطاع النفطي بنسبة 4.3% وانكماش القطاعات غير النفطية بنسبة 1%) في عام 2023، وجاء هذا الانكماش مدفوعاً بشكل أساسي بانخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه وتراجع النشاط الصناعي في قطاعات تكرير النفط، ومن المتوقع أيضاً انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2% في عام 2024 بسبب تخفيض اضافي في الإنتاج النفطي في إطار قرار «ويكس +» كما يتوقع خبراء الصندوق استمرار التعافي الأولي

«التجارة» تبدأ إدراج 1 نوفمبر المقبل وبسعر مخفض دون دعم

اللحم المفروم ضمن البطاقة التموينية



أصدر وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل قراراً يقضي بإدراج اللحم المفروم ضمن البطاقة التموينية بسعر مخفض دون دعم، وقالت وزارة التجارة إن القرار جاء بناء على موافقة لجنة المواد المدعومة والمخفضة التي تضم في عضويتها الهيئة العامة للغذاء والتغذية وعدداً من الجهات الأخرى ذات الصلة. وأضافت أن القرار يهدف إلى تنويع المنتجات المتاحة في البطاقة التموينية على أن يبدأ تطبيقه اعتباراً من 1 نوفمبر المقبل.

وتيرة زيادات الأسعار كانت أعلى من المتوقع

متجاوزاً التوقعات.. التضخم الأميركي يسجل 2,4% خلال سبتمبر الماضي



العربية: تراجع معدل التضخم السنوي في الولايات المتحدة الأميركية إلى 2,4% في سبتمبر من التوقعات عند 2,3%. وأفادت وزارة العمل الأميركية أمس بأن وتيرة زيادات الأسعار على مدار العام الماضي كانت أعلى من المتوقع في سبتمبر، بينما سجلت طلبات إعانة البطالة قفزة غير متوقعة.

وارتفع مؤشر أسعار المستهلك، وهو مقياس واسع النطاق يقيس تكاليف السلع والخدمات في جميع أنحاء الاقتصاد الأميركي، بنسبة 0,2% معدلة موسميًا للشهر، مما يضع معدل التضخم السنوي عند 2,4%، وكانت القراءتان أعلى بنسبة 0,1 نقطة مئوية من إجماع داو جونز، وفقاً لما ذكرته شبكة «CNBC»، واطلعت عليه «العربية Business». وكان معدل التضخم السنوي أقل بنسبة 0,1 نقطة مئوية من أغسطس وهو الأدنى منذ فبراير 2021، وباستثناء الغذاء والطاقة، ارتفعت الأسعار الأساسية بنسبة 0,3% على أساس شهري، مما يضع المعدل السنوي عند 3,3%، كانت القراءتان الأساسيتان أيضاً أعلى بنسبة 0,1 نقطة مئوية من التوقعات. وقال مكتب إحصاءات العمل في البيان إن معظم الزيادات في التضخم - أكثر من ثلاثة أرباع التحرك صعودياً - جاءت من ارتفاع بنسبة 0,4% في أسعار المواد الغذائية وزيادة بنسبة 0,2% في تكاليف الماوى، وقد عوض ذلك

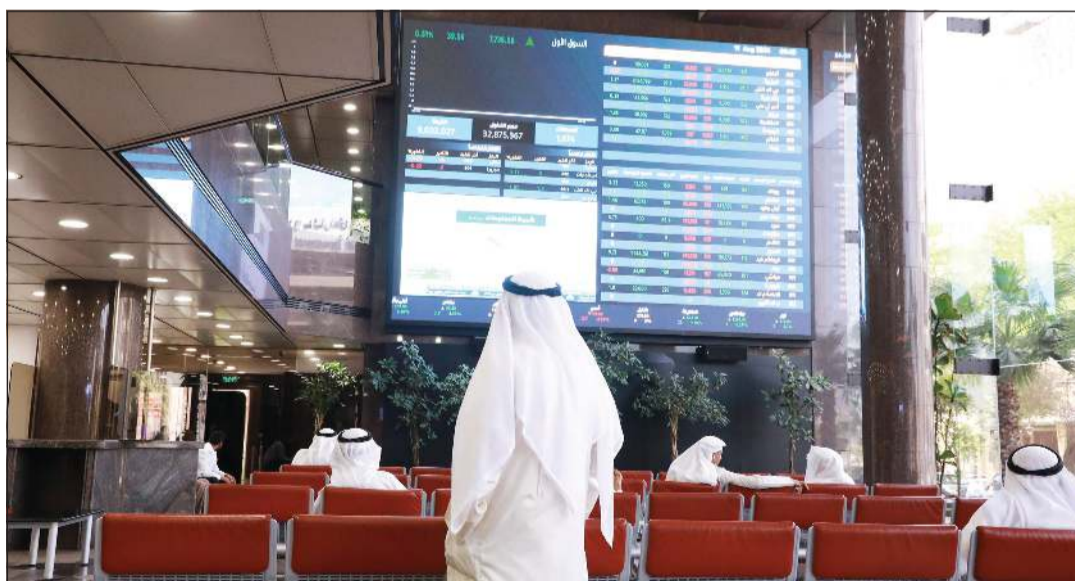
عن انخفاض بنسبة 1,9% في أسعار الطاقة. وشملت العناصر الأخرى التي ساهمت في الارتفاع زيادة بنسبة 0,3% في تكاليف المركبات المستعملة وارتفاع بنسبة 0,2% في المركبات الجديدة، وارتفعت خدمات الرعاية الطبية بنسبة 0,7% وارتفعت أسعار الملابس بنسبة 1,1%، وانخفضت العقود الأجلة لسوق الأسهم بعد التقرير بينما كانت عائدات الخزنة مختلطة. ويأتي البيان في الوقت الذي بدأ فيه بنك الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة القياسية. بعد خفض نصف نقطة مئوية في سبتمبر، من المتوقع أن يستمر البنك المركزي في التخفيض، على الرغم من أن التوتيرة والدرجة لا تزال موضع تساؤل، وأصبح مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي أكثر ثقة في أن التضخم يتراجع نحو هدفهم البالغ 2% بينما أعربوا عن بعض القلق بشأن حالة سوق العمل.

السوق يعود إلى المكاسب السوقية بـ 70 مليون دينار بعد خسائر لافتة

400 مليون دينار السيولة المتدفقة

«البورصة».. بزخم «السوق الرئيسي»

استعداداً لإفصاحات الربع الثالث من البنوك والشركات.. السوق يشهد حركة استثمارية نشطة



شريف حمدي

حظيت بورصة الكويت بنشاط إيجابي خلال تعاملات الأسبوع، تجلت ملامحه في زخم شرطي لافت لكثير من أسهم السوق الرئيسي الذي يضم أغلب الشركات المدرجة، كما أن القيمة السوقية عادت للمكاسب بعد تراجعها لافتة خلال الأسبوع الماضي.

وحققت القيمة السوقية مكاسب بنحو 70 مليون دينار، ورغم محدودية المكاسب فإن أهميتها تكمن في أنها جاءت سريعة بعد تعاملات الأسبوع الماضي الذي منيت خلاله القيمة السوقية بخسائر تخلفت 950 مليون دينار جراء تطورات الأحداث الجيوسياسية، التي شهدت الرد الإيراني على الكيان الصهيوني بعد الأغبيات الأخيرة.

واستهلكت بورصة الكويت أعمال الأسبوع المنتهية جلساته أمس على تراجع كبير للقيمة السوقية بنحو 417 مليون دينار، لكن سرعان ما لبث أن عاد السوق إلى المكاسب من خلال 110 ملايين دينار في جلسة الاثنين، وقفزت المكاسب في جلسة الثلاثاء إلى 303 ملايين دينار، ثم في جلسة الأربعاء بلغت المكاسب السوقية 60 مليون دينار، وفي ختام الأسبوع اقتضرت المكاسب على 14 مليون دينار.

وكان لافتاً ارتفاع معدلات السيولة المتدفقة لسوق الأسهم الكويتي خلال تعاملات الأسبوع، وذلك بإجمالي 400 مليون دينار بمتوسط يومي 80 مليون دينار، وذلك مقابل 381 مليون دينار بمتوسط يومي 76 مليون دينار الأسبوع الماضي.

زيادة السيولة

واسهمت في زيادة التدفقات النقدية للسوق عمليات بيع 211,26 مليون سهم في بنك بوبيان لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل، تنفيذاً لديونية البنك التجاري الكويتي وآخرين لدى شركة دار الاستثمار من خلال 3 شركات

تابعة لها، حيث تصدر سهم بوبيان قائمة الأكثر استحواذاً على السيولة في جلستين خلال تعاملات الأسبوع، منها جلسة الافتتاح التي شهدت قفزة السيولة إلى 129,7 مليون دينار. وتركزت السيولة بشكل عام خلال جلسات الأسبوع على أسهم «بيتك» و«إيفا» و«بوبيان» و«انوفست» و«مينا»، إضافة إلى سهم «الوطني»، ما يشير إلى أن أسهم السوق الرئيسي باتت تستقطب معدلات مرتفعة من السيولة جراء الإقبال اللافت عليها خلال هذه المرحلة مقارنة بما كانت تستقطبه في فترات سابقة. أما أحجام التداول فتراجمت بنسبة الأسبوع، إذ بلغت 1,895 مليون سهم مقارنة بـ 2,400 مليون سهم الأسبوع الماضي، وجاءت في صدارة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات «منازل» و«م.أعمال» و«متحدة» و«وطنية دق»، إضافة إلى انوفست.

ويترقب سوق المال مرحلة الكشف عن النتائج المالية لفترة الربع الثالث خلال الفترة المقبلة وسط توقعات بأن تكون نتائج الأشهر الـ 9 إيجابية في

مجمها كونها تشكل الملامح الرئيسية للنتائج الختامية للعام المالي، ومع بدء إفصاحات تلك الفترة المالية المهمة سيدد المتعاملون في السوق بمختلف شرائحهم في تكوين مراكز استثمارية جديدة في ضوء المعلن، وهو ما يشير إلى حركة واسعة النطاق لسوق الأسهم خلال الفترة المقبلة.

وأنتهت البورصة تعاملات الأسبوع على تباين في أداء المؤشرات، وذلك بنسبة 1,1% لمؤشر السوق الرئيسي الذي يعد الأنشطة خلال الفترة الحالية، وذلك بإضافة 74 نقطة ليصل إلى 6328 نقطة ارتفاعاً من 6254 نقطة الأسبوع الماضي، فيما تراجع مؤشر السوق الأول بنحو 3 نقاط بنسبة 0,03% ليصل إلى 7579 نقطة انخفاضاً من 7582 نقطة، وارتفع المؤشر العام للسوق بنسبة 0,2% بإضافة 12 نقطة ليصل إلى 7048 نقطة ارتفاعاً من 7036 نقطة الأسبوع الماضي.

جلسة الخميس

وخلال جلسة أمس الخميس استمر السوق الرئيسي في قيادة تداولات

ملكيات الأجانب

وفي سياق آخر، استمر التوجه البيعي للأجانب على أسهم السوق الأول، إذ انخفضت قيمة ملكيات الأجانب وفقاً لبيانات البورصة في 9 الجاري إلى 5,13 مليارات دينار، وذلك مقابل 5,16 مليارات دينار الأسبوع الماضي، علماً أن القيمة كانت عند 5,23 مليارات في الأسبوع قبل الماضي.